قسم الاقتصاد في QNB
economics@qnb.com
28 ديسمبر 2025

تعافي توقعات النمو العالمي بعد عام من الاضطرابات

في بداية العام، وعلى خلفية تفاؤل حذر، كانت التوقعات العالمية تشير إلى نمو اقتصادي مستقر تبلغ نسبته 3%. وشملت العوامل المواتية استمرار تيسير السياسات النقدية من جانب البنوك المركزية الرئيسية، ومرونة النمو في الولايات المتحدة، وتراجع التضخم في الاقتصادات الرئيسية. وكانت التوقعات مدعومة بانتعاش دوري في منطقة اليورو والصين. وكان من المتوقع في البداية أن يظل النمو في كل من الاقتصادات المتقدمة والأسواق الناشئة ثابتاً بمعدلات تضاهي معدلات النمو المسجلة خلال عام 2024.

بدأ مناخ التفاؤل ومعنويات السوق الإيجابية في التحول في فبراير، حيث شرعت الإدارة الأمريكية الجديدة في أجندة جريئة لتغيير السياسات. في 2 أبريل، وهو اليوم الذي عُرف لاحقاً باسم "يوم التحرير"، أعلن الرئيس ترامب عن فرض رسوم جمركية غير مسبوقة على السلع الواردة إلى الولايات المتحدة. شهدت الأسواق وتوقعات الاقتصاد الكلي تقلبات كبيرة، وسط مخاوف من حروب تجارية عميقة وواسعة النطاق. ثم ساد النقاش بعدها عن احتمالات حدوث ركود عالمي. وفي أدنى مستوياتها، انخفضت توقعات نمو الاقتصاد العالمي من ذروتها الأولية في بداية العام بمقدار 0.4 نقطة مئوية إلى 2.6%، وهو انخفاض كبير في فترة وجيزة جداً.

إجماع توقعات بلومبرغ لإجمالي الناتج المحلي العالمي لعام 2025

(%، نمو على أساس سنوي)

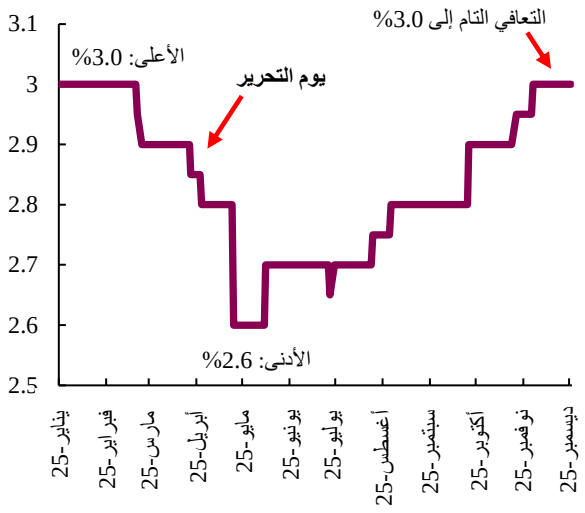

المصادر: بلومبرغ، قسم الاقتصاد في QNB

لكن، بدأت الآفاق تتحسن بعد ذلك، حيث ثبت أن صدمات السياسات والتداعيات التجارية جاءت أقل حدة مما كان متوقعاً في البداية، مع خضوع توقعات النمو في جميع أنحاء العالم لعدة جولات من التعديل. علاوة على ذلك، تحولت السياسة التجارية الأمريكية نحو موقف أكثر براغماتية، حيث تم التوصل إلى عدد متزايد من الصفقات التي ساعدت في تخفيف حالة عدم اليقين، بالإضافة إلى استبعاد السيناريوهات السلبية الأكثر تطرفاً للتجارة العالمية.

في هذه المقالة، نتعمق في العوامل التي دفعت إلى تعافي توقعات النمو خلال عام 2025 للاقتصادات الرئيسية الثلاثة: الولايات المتحدة والصين ومنطقة اليورو، والتي تمثل مجتمعة ما يقرب من 60% من الاقتصاد العالمي.

في الولايات المتحدة، تسارع الأداء الاقتصادي مجدداً على خلفية الزخم القوي في الاستهلاك والاستثمار الخاص. وكان استهلاك الأسر مدعوماً بمزيج من العوامل المتمثلة في صمود التوظيف وصافي ثروة الأسر القياسي. حتى مع تباطؤ نمو الوظائف، ظل متوسط معدل البطالة البالغ 4.2% هذا العام ضمن نطاق التوظيف الجيد، بينما نمت الأرباح بثبات بالقيمة الحقيقية، متجاوزة التضخم. وقد ساعد ذلك في الحفاظ على قوة الدخل الإجمالي للأسر. وفي الوقت نفسه، عزز تأثير الثروة الإيجابي الناتج عن ارتفاع أسواق الأسهم القدرة على الإنفاق.

إجماع توقعات النمو في الاقتصادات الرئيسية خلال عام 2025

(%، نمو على أساس سنوي)

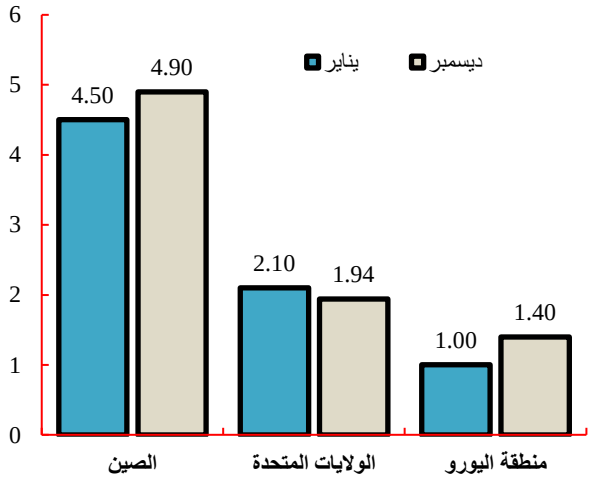

المصادر: بلومبرغ، قسم الاقتصاد في QNB

أظهرت استثمارات الشركات الأمريكية أداءً قوياً، مدعومة بأوضاع مالية مواتية بفضل سياسات التيسير النقدي، والتحفيز المالي، والإنفاق الرأسمالي المرتبط بالتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي. ونتيجة لاستمرار الاستثمار والاستهلاك، برز إجماع على مرونة الاقتصاد الأمريكي مع نهاية العام، حيث يُتوقع أن يبلغ

قسم الاقتصاد في QNB
economics@qnb.com
28 ديسمبر 2025

النمو حوالي 1.9% في عام 2025، وهو انتعاش ملحوظ بمقدار 0.6 نقطة مئوية عن أدنى مستوى مسجل في منتصف العام.

في منطقة اليورو، أظهر الاقتصاد مرونة ملحوظة على الرغم من التحديات الناجمة عن الرسوم الجمركية الأمريكية، وأزمة الطاقة، والحرب في أوكرانيا، والمنافسة الشديدة من الصين. ومع السيطرة على التضخم، خفض البنك المركزي الأوروبي سعر الفائدة الرئيسي بمقدار 200 نقطة أساس من مستوى شديد التقييد بلغ 4% في منتصف عام 2024، إلى 2% بحلول يونيو من هذا العام. وقد أدى ذلك إلى وصول سعر الفائدة الرئيسي إلى نطاق لم يعد يقيّد النشاط الاقتصادي. بالإضافة إلى انخفاض أسعار الفائدة، حظي الاستهلاك الخاص بدعم من النمو المستدام للأجور المعدلة بالتضخم، بالإضافة إلى استمرار مرونة التوظيف. واصل برنامج التعافي والمرونة (RFF) وصناديق الاتحاد الأوروبي الأخرى دعم استثمارات الشركات، في حين تم التغلب على صدمة التعريفات الجمركية الأخيرة مع تأثير محدود على القدرة التنافسية. وعلى الرغم من تزايد الرياح المعاكسة الاقتصادية، فإن إجماع التوقعات بنهاية العام يرى أن منطقة اليورو تنمو أكثر مما كان متوقعاً في البداية بعد سنوات من ضعف النشاط.

في الصين، كان النمو القوي مدفوعاً بالزخم الإيجابي الناتج عن التحول في القطاع الخاص، مدعوماً بمزيج من السياسات الاقتصادية المواتية، والتفاؤل بشأن قدرات الذكاء الاصطناعي في البلاد، والاستقرار في نشاط التصنيع. جاء ذلك بعد سنوات من ضعف شهية المستثمرين وتقلب النمو على خلفية الفائض في قطاعي التصنيع والعقارات، والصرامة التنظيمية، ومحدودية التحفيز الرسمي، والصدمة الناجمة عن عمليات الإغلاق الصارمة بسبب الجائحة. يتداخل هذا التحول مع انتقال الاقتصاد الصيني من تصدير السلع الاستهلاكية البسيطة إلى تصدير الصناعات التحويلية ذات التكنولوجيا المتقدمة والمنتجات ذات القيمة المضافة العالية، وهي عملية تعيد وضع الصين في قمة سلاسل التوريد العالمية. وعلى الرغم من الصدمة الخارجية الناجمة عن النزاعات التجارية مع الولايات المتحدة، فقد تحسن إجماع التوقعات بشأن نمو الاقتصاد الصيني مقارنة بالتقديرات الأولية، مع توقعات بنموه بما يقارب 5% هذا العام.

بشكل عام، أظهرت الاقتصادات الرئيسية الثلاثة مرونة ملحوظة خلال عام 2025 في مواجهة الاضطرابات الحادة والصدمات السلبية الكبيرة. وتُعد توقعات نهاية العام للصين ومنطقة اليورو أفضل مما كانت عليه في بداية العام، بينما تراجعت التوقعات بشكل طفيف فقط بالنسبة للولايات المتحدة، مما أدى إلى نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 3%.

فريق QNB الاقتصادي

لويز بينتو
نائب رئيس مساعد – قسم الاقتصاد
+974-4453-4642

بيرنابي لوبيز مارتن*
مدير أول – قسم الاقتصاد
+974-4453-4643

عائشة خالد آل ثاني
مسؤول أول – قسم الاقتصاد
+974-4453-4647

*المؤلف المراسل

إخلاء مسؤولية: تم إعداد المعلومات الواردة في هذه المطبوعة (**"المعلومات"**) من قبل بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق) (**"QNB"**) ويشمل هذا المصطلح فروعه وشركاته التابعة. يُعتقد بأن هذه المعلومات قد تم الحصول عليها من مصادر موثوقة، ومع ذلك فإن QNB لا يقدم أي ضمان أو إقرار أو تعهد من أي نوع، سواءً كان صريحاً أو ضمنياً، فيما يتعلق بدقة المعلومات أو اكتمالها أو موثوقيتها كما لا يتحمل المسؤولية بأي شكل من الأشكال (بما في ذلك ما يتعلق بالتقصير) عن أي أخطاء أو نقصان في المعلومات. يُخلي QNB بشكل صريح مسؤوليته عن كافة الضمانات أو قابلية التسويق فيما يتعلق بالمعلومات أو ملاءمتها لغرض معين. يتم توفير بعض الروابط لمواقع إلكترونية خاصة بأطراف ثالثة فقط لراحة القارئ، ولا يؤيد QNB محتوى هذه المواقع، ولا يُعتبر مسؤولاً عنه، ولا يقدم للقارئ أي اعتماد فيما يتعلق بدقة هذه المواقع أو ضوابط الحماية الخاصة بها. ولا يتصرف QNB بصفته مستشاراً مالياً أو خبيراً استشارياً أو وكيلاً فيما يتعلق بالمعلومات ولا يقدم استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية. إن المعلومات المقدمة ذات طبيعة عامة، وهي لا تُعتبر نصيحة أو عرضاً أو ترويجاً أو طلباً أو توصية فيما يتعلق بأي معلومات أو منتجات مقدمة في هذه المطبوعة. يتم تقديم هذه المطبوعة فقط على أساس أن المتلقي سيقوم بإجراء تقييم مستقل للمعلومات على مسؤوليته وحده. ولا يجوز الاعتماد عليها لاتخاذ أي قرار استثماري. يوصي QNB المتلقي بالحصول على استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية من مستشارين محترفين مستقلين قبل اتخاذ أي قرار استثماري. الآراء الواردة في هذه المطبوعة هي آراء المؤلف كما في تاريخ النشر. وهي لا تعكس بالضرورة آراء QNB الذي يحتفظ بحق تعديل أي معلومات في أي وقت ودون إشعار. لا يتحمل QNB أو مديروه أو موظفوه أو ممثلوه أو وكلائه أي مسؤولية عن أي خسارة أو إصابة أو أضرار أو نفقات قد تنجم عن أو ترتبط بأي شكل من الأشكال باعتماد أي شخص على المعلومات. يتم توزيع هذه المطبوعة مجاناً ولا يجوز توزيعها أو تعديلها أو نشرها أو إعادة نشرها أو إعادة استخدامها أو بيعها أو نقلها أو إعادة إنتاجها كلياً أو جزئياً دون إذن من QNB. وعلى حد علم QNB، فإنه لم تتم مراجعة المعلومات من قبل مصرف قطر المركزي أو هيئة قطر للأسواق المالية أو أي جهة حكومية أو شبه حكومية أو تنظيمية أو استشارية سواءً داخل قطر أو خارجها، كما لم يقم QNB بطلب أو تلقي أي موافقة فيما يتعلق بالمعلومات.